قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٣

بالموافقة على الاتفاق الإطارى العام

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٧

بين وزارة التخطيط والتعاون الدولى بجمهورية مصر العربية

وبنك ائتمان الصادرات التركى

بشأن إقراض البنك للحكومة المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفــق على الاتفاق الإطـارى العــام الموقــع فى القـاهرة بتاريــخ ٢٠١٢/١١/١٧ بين وزارة التخطيط والتعاون الدولى بجمهورية مصر العربية وبنك ائتمان الصادرات التركى ، بشــأن إقــراض البنــك للحكومــة المصريــة مبلــغ قـدره مليــار دولار أمريكــى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٤ مارس سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسى

وافق مجلس الشورى على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ١٣ أبريل سنة ٢٠١٣ م) .

اتفاق إطارى عام

بين

وزارة التخطيط والتعاون الدولى بجمهورية مصر العربية

و

بنك ائتمان الصادرات التركى

مقدمة

أخذاً فى الاعتبار العلاقات الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا ، ورغبةً فى تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية من خلال التعاون المالى وكذلك العزم على المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ؛

اتفق كل من بنك ائتمان الصادرات التركى Turk Eximbank (يشار إليه هنا فيما بعد بالمقرض) ووزارة التخطيط والتعاون الدولى بجمهورية مصر العربية (يشار إليها هنا فيما بعد بالمقترض) (ويشار لكل منهما هنا فيما بعد بطرف الاتفاق ، ويشار إليهما معًا بالطرفين) على الشروط العامة التالية لهذا الاتفاق الإطارى العام .

التسهيلات الائتمانية . الشروط والاحكام العامة

١ - يخصص المقرض خط ائتمان بمبلغ (مليار دولار أمريكى) من خلال الضمان السيادى لجمهورية مصر العربية إلى المقترض من أجل شراء سلع رأسمالية تركية، وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية بواسطة الهيئات العامة المصرية . سوف يتم توفير التسهيل المذكور من خلال البنك الأهلى المصرى (يشار إليه هنا فيما بعد بالبنك الوكيل) والذى سوف يعمل بصفته وكيلاً فقط من أجل تنفيذ المعاملات البنكية نيابةً عن المقترض بموجب هذا الاتفاق الإطارى العام .

٢ - تتفق شروط وأحكام تسهيلات المقرض مع القواعد والنظم الدولية شاملة ترتيبات منظمة التعاون الاقتصادى من أجل التنمية بشأن ائتمان الصادرات المدعومة رسميًا .

٣ - يتم إتاحة خط الائتمان بقيمة مليار دولار أمريكى بواسطة المقرض طبقًا لبرنامجين منفصلين :

(أ) صادرات السلع الرأسمالية إلى مصر .

(ب) تنفيذ مشروعات فى جمهورية مصر العربية .

٤ - معدل الفائدة السارى على هذا التسهيل عن كافة المعاملات بموجب البرنامجين سوف يكون (معدل الفائدة التجارية المرجعية) .

٥ - تقوم الشركات التركية المنشأة طبقًا للقانون التجارى التركى بتنفيذ المعاملات المالية للبرنامجين ، على أن تكون هذه الشركات سليمة من الناحية المالية ، وتتمتع بالخبرة فى مجال عملها .

٦ - بالنسبة لتصدير السلع الرأسمالية بموجب خط الائتمان ، سوف يتم توقيع اتفاق قرض فرعى يحدد الشروط والأحكام التفصيلية فى هذا الشأن .

٧ - بالنسبة للمشروعات ، سوف يتم توقيع اتفاقيات قروض فرعية على أساس كل حالة على حدة ، وسوف يتم تحديد الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بكل مشروع فى اتفاقيات القروض الفرعية هذه .

٨ - تشمل الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة باتفاقيات القروض الفرعية التى تعتمد على نوع المعاملة المالية ، تحديد تاريخ إتاحة القرض ، وفترة السماح ، وفترات سداد الفائدة وأصل القرض ، والرسوم ، والشروط القانونية . يظل هذا الاتفاق الإطارى العام جزءاً لا يتجزأ من اتفاقيات القروض الفرعية المذكورة أعلاه ، وتسرى شروطه أيضًا على اتفاقيات القروض الفرعية .

٩ - يتقدم المقترض بطلب رسمى إلى المقرض عن كل معاملة مالية لاستخدام خط الائتمان . بينما يتم تقديم الطلبات الرسمية للسلع الرأسمالية وفقًا لما تم تحديده فى اتفاق القرض الفرعى العام ذى الصلة ، سوف يتم تقديم الطلبات الرسمية للمشروعات على النموذج الذى سيتم تقديمه إلى المقترض بعد توقيع هذا الاتفاق الإطارى العام .

١٠ - يتم صرف الأموال الخاصة باتفاقيات القروض بموجب خطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء ، يقوم بإصدارها البنك الوكيل مع البنوك التجارية التركية المحددة لصالح الشركات التركية .

١١ - بالنسبة للبرنامجين ، يتم تحصيل أقساط المخاطر من الشركات التركية .

السلع الرأسمالية

١٢ - يقتصر الدعم الذى يقدمه بنك ائتمان الصادرات التركى على تمويل (٨٥٪) من قيمة السلع الرأسمالية التركية التى سيتم تصديرها من تركيا. ويقوم المشترى المصرى بتمويل الـ (١٥٪) المتبقية .

١٣ - تمتد فترة السداد حتى سبع سنوات مع فترة سماح تبلغ متوسط قيمة الشحنة مضافاً إليها ٦ شهور بناءً على نوع السلع وسداد الفوائد طوال فترة القرض متضمنةً فترة السماح . سوف يتم تحديد الشروط والأحكام الأخرى فى اتفاق القرض الفرعى العام الخاص بالسلع الرأسمالية .

المشروعات

١٤ - يتم تحديد المشروعات التى سيتم تمويلها من خط الائتمان بناءً على أولويات حكومة جمهورية مصر العربية ، على أن يقوم المقترض باختيار هذه المشروعات .

١٥ - بالنسبة للمشروعات ، يقدم المقترض طلبات الحصول على الائتمان إلى المقرض بعد استكمال عملية اختيار المشروعات والشركات التركية . سوف يتم تقييم طلبات الحصول على الائتمان لكل حالة على حدة طبقًا لسياسات الائتمان الخاصة بالمقرض .

١٦ - بالنسبة للمشروعات ، الشركات التركية التى سوف تتسلم خطابات نوايا من بنك Turk Eximbank هى فقط المؤهلة للتمويل بموجب خط الائتمان .

١٧ - تبلغ قيمة عقد الصادرات الخاص بالمشروعات مبلغًا يساوى نصيب تركيا فى التمويل بالإضافة إلى مكون الدولة الثالثة ، إن وجد . يقتصر الدعم الذى يقدمه المقرض للمشروعات على (٨٥٪) فقط من قيمة عقد الصادرات ، ولكنه لن يتجاوز بأى حال من الأحوال (١٠٠٪) من قيمة المكون التركى . كما يمكن أيضًا تمويل التكلفة المحلية للسلع والخدمات التركية حتى (٣٠٪) طبقًا لطبيعة المشروع . وبما أن تمويل المقرض مشروط باستكمال الحزمة التمويلية ، سوف يتم تغطية الجزء المتبقى من التمويل من قبل المشترى المصرى قبل أو أثناء موعد الصرف ويعتبر استكمال الحزمة التمويلية لأى مشروع شرطًا مسبقًا قبل البدء فيه .

١٨ - تبلغ فترة السداد للمشروعات مدة تصل إلى ١٠ سنوات . يتم تحديد فترة السماح بدءاً من مدة التنفيذ بالإضافة إلى ٦ شهور . يتم سداد الفوائد خلال مدة القرض بما فى ذلك فترة السماح . ويتم تحديد الشروط والأحكام الأخرى فى اتفاق القرض الفرعى الخاص بكل مشروع .

النزاعات

١٩ - أى نزاع ينشأ من تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق الإطارى العام يتم تسويته بالطرق الودية من خلال التشاور أو المفاوضات بين الطرفين .

الشروط السابقة على التحويل

٢٠ - يدخل هذا الاتفاق الإطارى العام حيز النفاذ عند استلام المقرض وموافقته على كل من البنود التالية بطريقة مرضية وموضوعية :

(أ) شهادة سلامة الإجراءات من وزارة العدل بجمهورية مصر العربية مصحوبة بهذه المستندات (قرار البرلمان و/أو مجلس الوزراء فى مصر) كما قد يطلبه المقرض على نحو معقول لإثبات أن المقترض مفوض تفويضًا غير قابل للإلغاء بالاقتراض والعمل بموجب الاتفاق الإطارى العام ، واتفاقيات القروض الفرعية وأنه مصرح له بالسداد والتحويل للمقرض بالعملة المتفق عليها كافة المبالغ المستحقة بموجب هذا الاتفاق الإطارى العام واتفاقيات القروض الفرعية .

(ب) صور من قرار (قرارات) المقترض، وطبقًا للحالة من جميع المستندات الأخرى المطلوبة لتفويض الاقتراض طبقًا لهذا الاتفاق الإطارى العام واتفاقيات القروض الفرعية ، وتفويض الموقعين على هذا الاتفاق بتنفيذ هذا الاتفاق الإطارى العام واتفاقيات القروض الفرعية نيابةً عن المقترض ، ويتم التصديق على كافة هذه المستندات من المستشار القانونى للمقترض .

(جـ) نموذج توقيع (توقيعات) الشخص (الأشخاص) المشار إليهم فى الفقرة (ب) أعلاه . يتم التصديق على نماذج التوقيعات هذه بواسطة المستشار القانونى للمقترض .

يدخل هذا الاتفاق الإطارى العام حيز النفاذ بعد استلام كافة المستندات المذكورة فى هذه المادة واستكمال الإجراءات التشريعية الداخلية من كلا الجانبين التركى والمصرى . ويقوم المقرض بإخطار المقترض بتاريخ سريان هذا الاتفاق الإطارى العام من خلال القنوات الدبلوماسية . فى حالة ما لم يدخل هذا الاتفاق الإطارى العام حيز النفاذ خلال ٦ أشهر من تاريخ التوقيع ، يصبح هذا الاتفاق لاغيًا .

البيانات والإخطارات

٢١ - يجوز تعديل هذا الاتفاق الإطارى العام من خلال الاتفاق المشترك بين الطرفين عن طريق المفاوضات والمشاورات ومن خلال الإخطارات الخطية عبر القنوات الدبلوماسية .

٢٢ - يجب إرسال أية بيانات أو إخطارات واتصالات تتعلق بهذا الاتفاق الإطارى العام عبر القنوات الدبلوماسية إلى العناوين التالية :

المقرض :

THE EXPORT CREDIT BANK OF TURKEY INC. - Turk Exim bank
Mudafaa Cad. No. 20
06100 Bakanliklar/Ankara
TURKEY
Telex: 45106 exbn-tr
45080exmb-tr
Telefax: + 903124184728
+ 903124257896
Swift: TIKBTR 2AXXX

المقترض :

وزارة التخطيط والتعاون الدولى

٨ شارع عدلى ، وسط المدينة

القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس : ٢٠٢٢٣٩٠٨١٥٩ +

٢٣ - يجب أن تكون كافة المراسلات بين المقرض والمقترض فيما يتعلق بهذا الاتفاق الإطارى العام واتفاقيات القروض الفرعية باللغة الإنجليزية . أية مستندات أو معلومات يرسلها المقترض بموجب هذا الاتفاق يجب أن تكون باللغة الإنجليزية ، أو إذا لم يكن الأصل قد تم إعداده باللغة الإنجليزية فيجب أن يكون الأصل مشفوعًا بترجمة معتمدة إلى اللغة الإنجليزية .

٢٤ - التاريخ النهائى لتقديم طلبات التحويلات المالية طبقًا للتسهيل الائتمانى المذكور أعلاه سيكون ثلاث سنوات من تاريخ هذا الاتفاق الإطارى العام .

٢٥ - وإشهاداً على ما تقدم ، اعتمد الطرفان تنفيذ هذا الاتفاق بشكل رسمى من مندوبيهم المفوضين رسميًا بالتوقيع بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٢ باللغة الإنجليزية من أصلين لكل منهما ذات الحجية .

نيابة عن
وزارة التخطيط والتعاون الدولى
الدكتور/ أشرف العربى

نيابة عن
بنك ائتمان الصادرات التركى
المدير العام
(إمضـــاء)
نائب المدير العام
(إمضـــاء)

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٣

وزير الخارجية

بعد الاطـــلاع علـى القرار الجمهورى رقم (١٦٠) والصادر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤ ، بالموافقـــة على الاتفـــاق الإطـــارى العـــام الموقـــع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٧ بين وزارة التخطيط والتعاون الدولى بجمهورية مصر العربية وبنك ائتمان الصادرات التركى بشأن إقراض البنك للحكومة المصرية ؛

وعلى موافقة مجلس الشورى بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٣ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٦ ؛

قـــــــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية القرار الجمهورى رقم (١٦٠) والصادر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤ بالموافقـــة على الاتفـــاق الإطـــارى العام الموقـــع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٧ بين وزارة التخطيط والتعاون الدولى بجمهورية مصر العربية وبنك ائتمان الصادرات التركى بشأن إقراض البنك للحكومة المصرية .

ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٣/٥/١٧

صدر بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥٠١٢ س ٢٠١٣ - ١٦٠٤